

Distr.: General  
24 July 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 26 (ب) من جدول الأعمال المؤقت \*

النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي

الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية

العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

## التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتايج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 142/76 وهو يهدف إلى دعم الجمعية العامة في رصد تنفيذ التوجيهات الواردة في ذلك القرار. ويركز التقرير على المدى الذي بلغته مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة في إدماج منظور جنساني في عملها. وهو يقدم تقييماً كمياً ونوعياً للتقدم المحرز وللفجوات المتبقية، مقارنة بالسنوات السابقة. ويتضمن التقرير توصيات بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أعمال الأمم المتحدة.



## المحتويات

## الصفحة

3	.....	أولا - مقدمة
3	.....	ثانيا - أداء مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية على صعيد إدماج منظور جنساني في عملها
4	.....	ألف - المنهجية
4	.....	باء - النتائج الكمية
13	.....	جيم - التحليل المتعمق
		ثالثا - إسهام هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إدماج منظور جنساني في العمليات الحكومية الدولية
24	.....	
26	.....	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

## أولا - مقدمة

- 1 - في قرارات الجمعية العامة عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، دأبت الجمعية على الإجابة بهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تزيد الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة لمنظور جنساني في جميع ما تنظر فيه من مسائل تتدرج ضمن نطاق ولاياتها، وعلى الطلب إلى الأمين العام أن يُبلغ عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في هذا الصدد. ووفقاً للتكليف الوارد في القرار 142/76، يتناول هذا التقرير التقدم الذي أحرزته مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية منذ الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.
- 2 - وتؤكد النتائج الواردة في هذا التقرير أنه، من حيث تطور الأداء سنوياً، ثمة نمط متذبذب في إدماج منظور جنساني في وثائق الجمعية العامة ووثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية. فبعد فترة من الركود في إدماج منظور جنساني في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة، ازداد التقدم المحرز في الدورة السادسة والسبعين ليلعب ذروة جديدة، تلاها انخفاض طفيف في الدورة السابعة والسبعين. وبالمثل، بلغت النسبة المئوية الإجمالية لقرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا ذروة جديدة في الدورة السادسة والسبعين، أعقبها انخفاض في الدورة السابعة والسبعين. أما فيما يتعلق بالمجلس ولجانه الفنية، فقد جاءت النتائج متذبذبة على مدى السنوات الست الماضية، على الأرجح بسبب قلة التقارير المقدمة إلى تلك الهيئات ومن القرارات التي اتخذتها.

## ثانياً - أداء مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية على صعيد إدماج منظور جنساني في عملها

- 3 - يستند هذا التقرير إلى تحليل لمضمون التقارير المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتيها السادسة والسبعين والسابعة والسبعين والقرارات التي اتخذتها الجمعية في هاتين الدورتين، إضافة إلى تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية في عامي 2020 و 2021. وجرى أيضاً تحليل القرارات التي اتخذها المجلس ولجانه الفنية خلال الفترة المطابقة. والوثائق التي دُرست (التقارير والقرارات والإعلانات) هي تلك المتاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حتى 10 حزيران/يونيه 2023. وفي الحالات التي قُدمت فيها الوثائق إلى أكثر من هيئة حكومية دولية أو لجنة، لم يُنظر فيها إلا مرة واحدة فقط، بحسب الهيئة الأعلى. وقد تواتر استخدام المنهجية نفسها منذ أكثر من 12 سنة حتى الآن، وبالتالي فإن تحليل الاتجاهات يعطي نظرة شاملة عما طرأ من تغيير بمرور الزمن. ولما كان هذا التقرير يُعدُّ كل سنتين، فقد أُدرجت في التحليلات والجدول والأشكال، حسبما ينطبق، البيانات المتعلقة بدورتي الجمعية العامة السادسة والسبعين والسابعة والسبعين ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لعامي 2021 و 2022.
- 4 - وظل لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر على استمرارية تصريف الأعمال في العمليات الحكومية الدولية خلال أجزاء من الفترة قيد الاستعراض. وخلال الدورة السادسة والسبعين، ظلت الاجتماعات غير الرسمية، بما في ذلك المشاورات بشأن مشاريع القرارات، تعقد افتراضياً. وشهدت الدورة السابعة والسبعين العودة إلى أساليب العمل وترتيبات الحضور الشخصي الكامل التي كانت سائدة قبل الجائحة.

## ألف - المنهجية

5 - تُرست الوثائق المستعرضة لأغراض هذا التقرير بغية الاستدلال على إدماجها منظورا جنسانيا، حسبما يحدده احتواؤها على الكلمات الدالة بما في ذلك جنساني، جنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى، أرملة، أنثى، ذكر، تأنيث، طمث، جنسي، إنجابي، حامل/حمل، أمومي/أمومة، اغتصاب (بما في ذلك صيغ جمعها وتثنيها). واعتُبر أن الوثائق التي وردت فيها إحدى تلك الكلمات الدالة مرة واحدة على الأقل هي وثائق تتضمن منظورا جنسانيا. أما النتائج الإيجابية الزائفة، من قبيل الإشارات إلى "كارثة من صنع الإنسان" (حيث ترد كلمة "man" (رجل) في العبارة الإنكليزية "man-made disaster")، فلم تُؤخذ في الاعتبار.

6 - والكلمات المختارة المشار إليها أعلاه هي تلك الأكثر ورودا في التقارير و/أو القرارات التي تعالج المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وخضعت الوثائق التي اجتازت مرحلة الفرز الأولي لتحليل متعمق بغية تقييم مدى انعكاس منظور جنساني فيها، بما في ذلك عن طريق تحليل عدد مرات ورود هذه الإشارات داخل كل وثيقة ونوعية الإشارات ومواقعها. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفرع جيم، "التحليل المتعمق".

## باء - النتائج الكمية

7 - في المجموع، استُعرض لأغراض هذا التحليل 248 تقريرا من تقارير الأمين العام و 313 قرارا من قرارات الهيئات الحكومية الدولية التي خضع عملها للاستعراض<sup>(1)</sup>. وحتى 10 حزيران/يونيه 2023، كانت الجمعية العامة وحدها قد نظرت في 221 تقريرا للأمين العام واتخذت 284 قرارا. واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته لعام 2022، ستة من تقارير الأمين العام واتخذ 25 قرارا. أما اللجان الفنية، باستثناء لجنة وضع المرأة، فنظرت في 21 من تقارير الأمين العام واتخذت أربع قرارات. وبالتالي، فقد كان لدى الهيئات الحكومية الدولية المشمولة بالتحليل الكثير من الفرص لإدماج منظور جنساني في عملها.

الجدول 1

التقارير والقرارات، 2017-2022

القرارات						التقارير						الهيئة
2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
279	298	277	283	267	284	231	243	233	222	216	221	الجمعية العامة
32	30	34	23	31	25	11	7	8	8	9	6	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
17	17	14	6	6	4	32	35	30	23	33	21	اللجان الفنية
<b>328</b>	<b>345</b>	<b>325</b>	<b>312</b>	<b>304</b>	<b>313</b>	<b>274</b>	<b>285</b>	<b>271</b>	<b>253</b>	<b>258</b>	<b>248</b>	<b>المجموع</b>

(1) الهيئات الحكومية الدولية التي خضع عملها للاستعراض هي ما يلي: الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، وهي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة المخدرات، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واللجنة الإحصائية، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية، ومنندى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ولم تُدرج لجنة وضع المرأة في التحليل لأن عملها يركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين.

8 - ويبين الجدول 1 الاتجاهات بمرور الزمن بالنسبة لعدد التقارير والقرارات الصادرة عن كل هيئة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2022<sup>(2)</sup>. وخلال السنوات الست السابقة، جاء العدد الإجمالي للتقارير المقدمة متبائنا إلى حد ما، ولكنه يظهر وجود اتجاه متناقص بوجه عام. وكان مجموع القرارات التي اتخذتها جميع الهيئات في عام 2022 مقاربا لمجموعها في عام 2020. ولا تزال التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة والقرارات المتخذة من قبلها تشكل الغالبية العظمى من جميع الوثائق المشمولة بالتحليل.

9 - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين ستة قرارات تركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين، وهي القرار 140/76 بشأن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية، والقرار 141/76 بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات، والقرار 142/76 بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، والقرار 146/76 بشأن الطفلة، والقرار 252/76 بشأن التصدي لحالة الأرملة، والقرار 304/76 بشأن التعاون الدولي من أجل لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء وسبل الانتصاف والمساعدة. وفي الدورة السابعة والسبعين، اتخذت الجمعية ستة من هذه القرارات، وهي القرار 55/77 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، والقرار 181/77 بشأن دور المرأة في التنمية، والقرار 193/77 بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: القوالب النمطية الجنسانية والمعايير الاجتماعية السلبية، والقرار 194/77 بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، والقرار 195/77 بشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والقرار 196/77 بشأن مضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة.

10 - واستمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العمل بممارسته المتمثلة في اتخاذ قرار سنوي بشأن تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (القرار 18/2022). واتخذ المجلس أيضا قرارين أوصت بهما لجنة وضع المرأة، وهما القرار 4/2022 بشأن تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل والقرار 5/2022 بشأن الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن الأهمية بمكان أن تتناول الهيئات الحكومية الدولية مسائل المساواة بين الجنسين على نحو مركّز ومحدّد الأهداف، لكن من المهم بالقدر نفسه تعميم مراعاة منظور جنساني في مجالات العمل كلها.

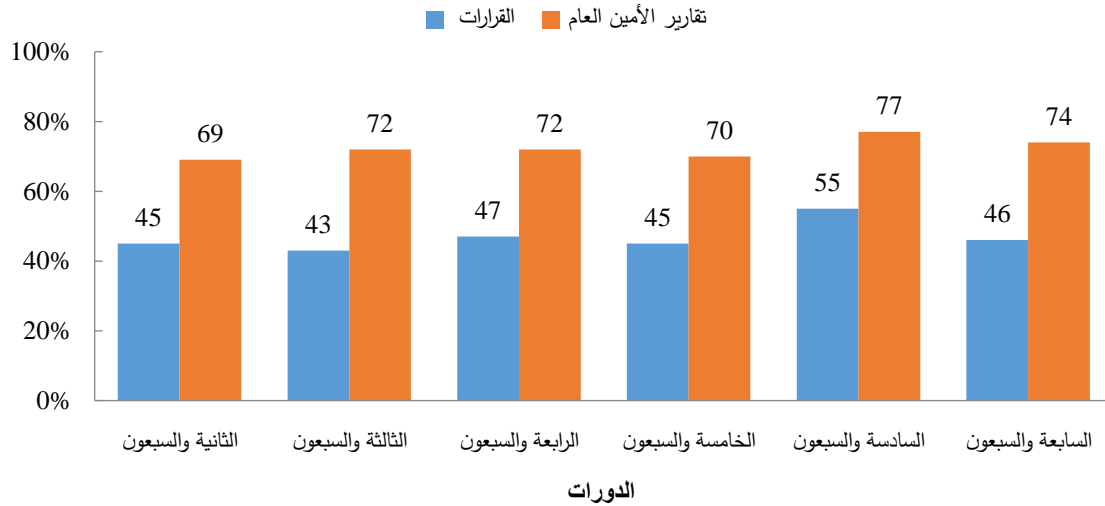
## 1 - الجمعية العامة

11 - يبين الشكل الأول أن النسبة المئوية لتقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانيا تميل إلى التذبذب. وكانت النسبة المئوية في الدورة السابعة والسبعين أعلى بأربع نقاط مئوية مما كانت عليه في الدورة الخامسة والسبعين، وإن ظلت أقل من ذروتها البالغة 77 في المائة في الدورة السادسة والسبعين. وزادت النسبة المئوية الإجمالية لقرارات الجمعية العامة التي تضمنت منظورا جنسانيا بمقدار نقطة مئوية واحدة في الدورة السابعة والسبعين مقارنة بالدورة الخامسة والسبعين، رغم أن النسبة المئوية للقرارات لم تصل أيضا إلى ذروتها البالغة 55 في المائة في الدورة السادسة والسبعين، مما يدل على استمرار النمط المتذبذب.

(2) ترد المعلومات المتعلقة بالفترة 2015-2020 في التقرير السابق (A/76/185).

## الشكل الأول

النسب المئوية لوثائق الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا



## (أ) تقارير الأمين العام

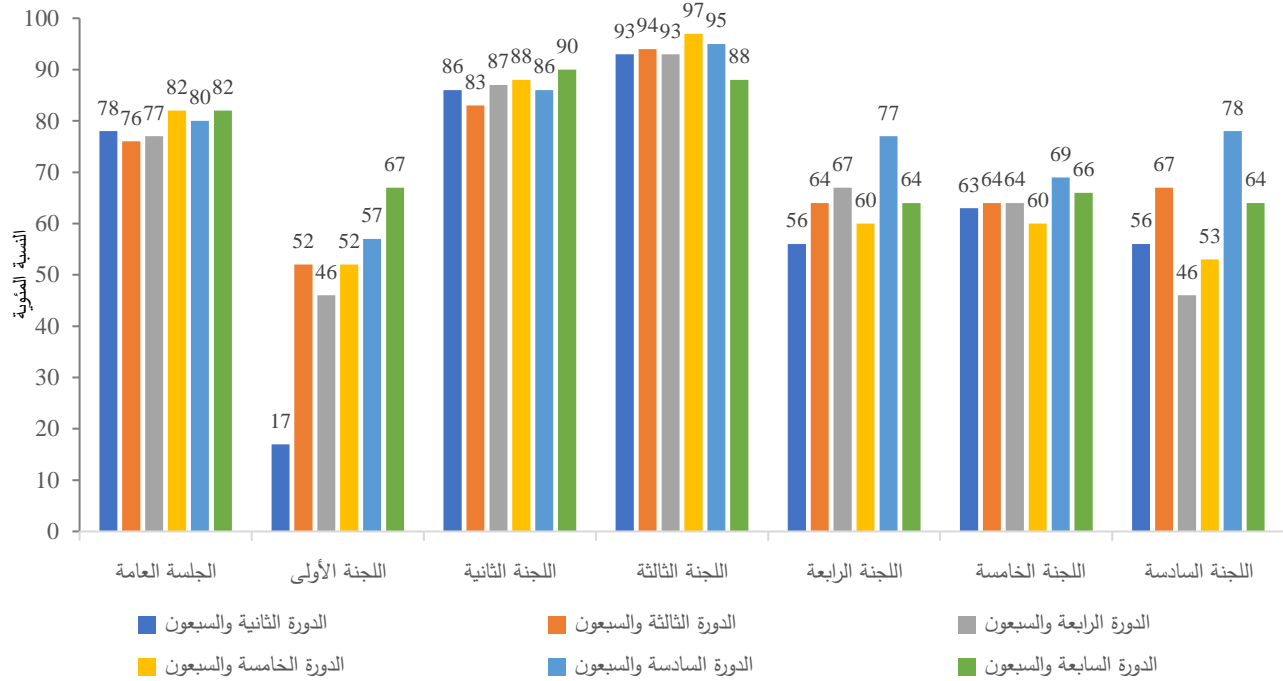
12 - تدعم تقارير الأمين العام المناقشات الحكومية الدولية، ويمكن أن يُسترشد بها في القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. ومن أصل هذه التقارير الـ 221 المقدمة في الدورة السابعة والسبعين، تضمن 164 تقريرا (74 في المائة) منظورا جنسانيا (انظر الجدول 2)، أي بزيادة قدرها 4 نقاط مئوية مقارنة بالدورة الخامسة والسبعين (انظر الشكل الأول). وتشير النسبة المئوية المرتفعة نسبيا إلى أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يُراعيان في طائفة واسعة من المجالات الفنية.

## الجدول 2

تقارير الأمين العام المقدمة في الدورة السابعة والسبعين التي تتضمن منظورا جنسانيا

التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا			الهيئة
النسبة المئوية	العدد	عدد التقارير	
82	32	39	الجلسة العامة
67	20	30	اللجنة الأولى
90	26	29	اللجنة الثانية
88	22	25	اللجنة الثالثة
64	7	11	اللجنة الرابعة
66	48	73	اللجنة الخامسة
64	9	14	اللجنة السادسة
<b>74</b>	<b>164</b>	<b>221</b>	<b>المجموع</b>

## تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا، حسب الهيئة



13 - وفي الفترة ما بين الدورتين الخامسة والسبعين والسابعة والسبعين، تضمنت ثمانية تقارير أخرى للأمين العام منظورا جنسانيا، مما يمثل زيادة من 70 إلى 74 في المائة. ويمكن أن يعزى هذا التحسن إلى زيادة في هذه التقارير المقدمة إلى اللجنة الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي)، واللجنة الثانية (اللجنة الاقتصادية والمالية)، واللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)، واللجنة الخامسة (لجنة الإدارة والميزانية)، واللجنة السادسة (اللجنة القانونية)، بمقدار 15 و 2 و 4 و 6 و 11 نقطة مئوية على التوالي (انظر الشكل الثاني). وبلغت اللجنتان الأولى والثانية أعلى نسبة مئوية تسجلتها على الإطلاق. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت التقارير المقدمة إلى اللجنة الثالثة التي تضمنت منظورا جنسانيا بمقدار 7 نقاط مئوية في الدورة السابعة والسبعين، لتصل إلى أدنى نسبة مئوية تسجلتها في السنوات الأخيرة. وظلت نسبة التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا المقدمة إلى الجلسة العامة دون تغير (82 في المائة).

## (ب) القرارات

## الجدول 3

## قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة السابعة والسبعين التي تتضمن منظورا جنسانيا

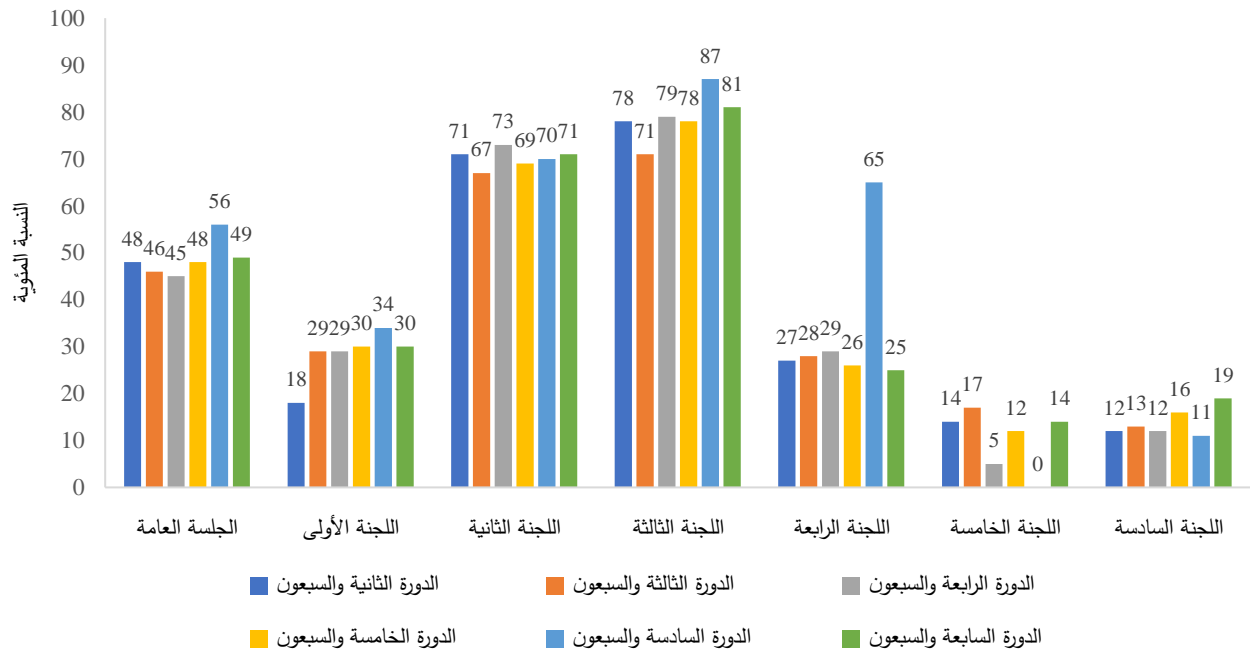
الهيئة التي صدر عنها القرار	عدد القرارات	النسبة المئوية من	
		مجموع القرارات	القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا
الجلسة العامة	49	17	49
الجلسة الأولى	67	24	30

القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا		النسبة المئوية من مجموع القرارات		عدد القرارات	الهيئة التي صدر عنها القرار
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد		
71	29	14	41	41	اللجنة الثانية
81	43	19	53	53	اللجنة الثالثة
25	8	11	32	32	اللجنة الرابعة
14	3	7	21	21	اللجنة الخامسة
19	4	7	21	21	اللجنة السادسة
<b>46</b>	<b>131</b>	<b>100</b>	<b>284</b>	<b>284</b>	<b>المجموع</b>

14 - وفي المجموع، جاءت 46 في المائة من القرارات الـ 284 التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين (131 قرارا) متضمنة منظورا جنسانيا، مقابل 45 في المائة (127 قرارا) من القرارات المتخذة في الدورة الخامسة والسبعين. ونسبة 46 في المائة تلك مقاربة للنسبة المسجلة في السنوات السابقة وتقل عن أعلى نسبة تسجل على الإطلاق لهذه القرارات وهي 55 في المائة لها، التي تحققت في الدورة السادسة والسبعين.

الشكل الثالث

قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا، حسب الهيئة





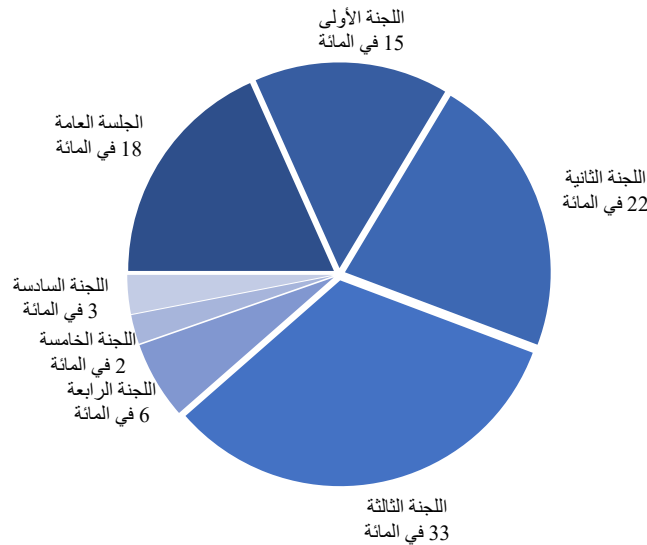
15 - وازدادت نسبة القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا من بين القرارات المتخذة في أغلب اللجان الرئيسية وفي الجلسات العامة للجمعية العامة بين الدورتين الخامسة والسبعين والسابعة والسبعين (انظر الجدول 3 والشكل الثالث). وكما كان الحال في السنوات السابقة، كانت نسبة هذه القرارات أعلى في اللجنة الثانية (71 في المائة) وفي اللجنة الثالثة (81 في المائة)، بما يمثل زيادة بنقطتين مئويتين وثلاث نقاط مئوية، على التوالي، وذلك مقارنة بالدورة الخامسة والسبعين.

16 - وعلى غرار السنوات السابقة، ففي الجلسات العامة للجمعية العامة واللجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة، اتخذ عدد أكبر نسبيا من القرارات، بينما اتخذ عدد أقل من القرارات من قبل اللجنتين الخامسة والسادسة، وهو ما يؤثر في الزيادة التناسبية لنسبة القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا (انظر الجدول 3). وسُجل انخفاض في العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذت في الدورة السابعة والسبعين مقارنة بالدورة الخامسة والسبعين من قبل الجلسات العامة (أقل بـ 18 قرارا)، واللجنة الرابعة (أقل بقرارين)، واللجنة السادسة (أقل بقرارين). وسجلت زيادة في عدد القرارات التي اتخذتها اللجنة الأولى (أكثر بستة قرارات)، واللجنة الثانية (أكثر بستة قرارات)، واللجنة الثالثة (أكثر بثلاثة قرارات)، واللجنة الخامسة (أكثر بأربعة قرارات).

17 - ويبين الشكل الثالث الاتجاهات على مدى الدورات الست السابقة في نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا. ففي الدورات من الخامسة والسبعين إلى السابعة والسبعين، سُجلت أبرز الزيادات في اللجنتين الخامسة والسادسة، حيث زادت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا من صفر في المائة إلى 14 في المائة في حالة اللجنة الخامسة، ومن 11 في المائة إلى 19 في المائة في حالة اللجنة السادسة، مع بلوغ الأخيرة أعلى نسبة لها على الإطلاق. وجاءت النسب المئوية فيما يتعلق بالجلسات العامة واللجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة أقل من أعلى مستوياتها. واتخذت الجمعية العامة في الجلسة العامة واللجان الأولى والرابعة والخامسة والسادسة، مجتمعة، ثلثي مجموع القرارات تقريبا. ولم يقترب عدد من هذه الهيئات بعد من النسبة المتوخاة للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا، وهي 50 في المائة، مما يبين بأن هناك فرصة كبيرة لزيادة الاهتمام بهذه المسألة.

#### الشكل الرابع

الهيئات مصدر جميع قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة السابعة والسبعين والمتضمنة منظورا جنسانيا

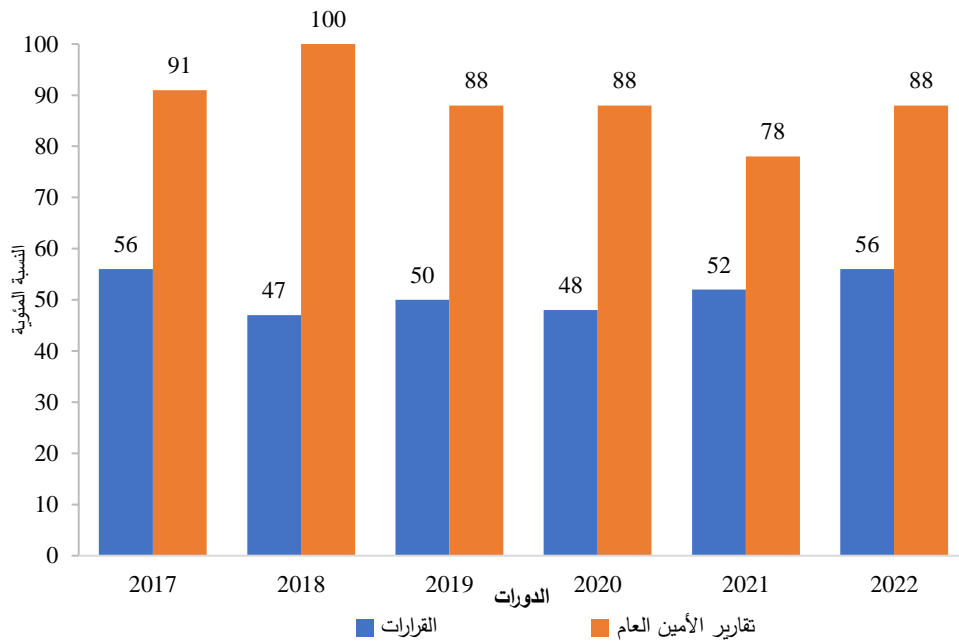


18 - ويبين الشكل الرابع أن اللجنة الثالثة لا تزال تساهم بالنصيب الأكبر من القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا، بما يمثل نسبة 33 في المائة من العدد الإجمالي لهذه القرارات. وأسهمت اللجنتان الثانية والثالثة، مجتمعتين، بأكثر من نصف القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا. وعموما، لا تزال إسهامات اللجان متباينة، ولا يزال هناك المزيد من الفرص الكبيرة لإدماج منظور جنساني في عملها على نحو أكثر فعالية واتساقا، سواء من حيث التغطية أو النوعية.

## 2 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

الشكل الخامس

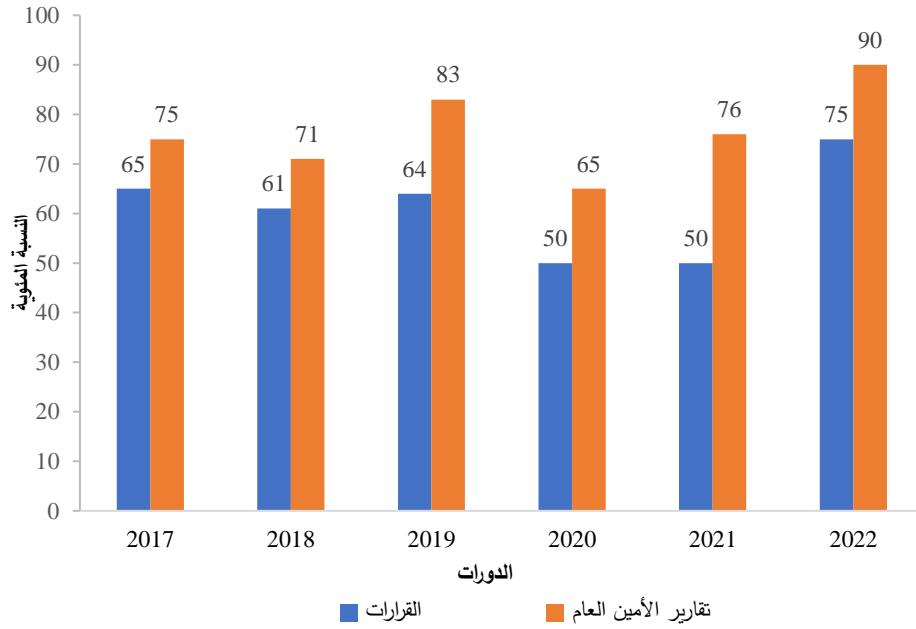
وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2017-2022



19 - يبين الشكل الخامس الاتجاه غير المتسق الملاحظ في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث إدماج منظور جنساني في قراراته. وارتفعت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا من 48 في المائة في عام 2020 إلى 56 في المائة في عام 2022، وهي ذروة تحققت آخر مرة في عام 2017. وفي عام 2022، بلغت النسبة المئوية لتقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس التي تتضمن منظورا جنسانيا 88 في المائة، أي بانخفاض نسبته 12 نقطة مئوية عن الرقم القياسي البالغ 100 في المائة في عام 2018. وبالقيم المطلقة، بلغ عدد التقارير في عام 2018 سبعة تقارير، مقارنة بستة تقارير في عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن حجم عينة التحليل كان على غرار السنوات السابقة صغيرا (سته تقارير في عام 2022) (انظر الجدول 1)، مما أفضى إلى حدوث تذبذب كبير في النسب المئوية من سنة إلى أخرى.

## الشكل السادس

## وثائق اللجان الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2022-2017



20 - ويبين الشكل السادس زيادة بنسبة 25 نقطة مئوية في نسبة القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية والتي تتضمن منظورا جنسانيا، من 50 في المائة في عام 2020 إلى 75 في المائة في عام 2022. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن العدد المطلق للقرارات ظل دون تغير في هاتين الدورتين (3 قرارات تتضمن منظورا جنسانيا). ويبين الشكل أيضا زيادة في نسبة تقارير الأمين العام المقدمة إلى اللجان الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، من 65 في المائة (15 تقريرا) في عام 2020 إلى 90 في المائة (19 تقريرا) في عام 2022.

## (أ) تقارير الأمين العام

## الجدول 4

تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2022

التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا <sup>(1)</sup>			الهيئة
النسبة المئوية	العدد	مجموع عدد التقارير	
83	5	6	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
90	19	21	اللجان الفنية التابعة للمجلس
100	5	5	لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
0	0	0	لجنة المخدرات
100	2	2	اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
75	6	8	اللجنة الإحصائية

التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا <sup>(أ)</sup>			الهيئة
النسبة المئوية	العدد	مجموع عدد التقارير	
100	3	3	لجنة السكان والتنمية
100	3	3	لجنة التنمية الاجتماعية
0	0	0	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين.

21 - وكما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة، فإن تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تضمنت منظورا جنسانيا بمعدل أعلى من الذي سجلته القرارات (انظر الجدول 4 والشكلين الخامس والسادس). وفي عام 2022، أدمجت خمسة من التقارير الستة (83 في المائة) المقدمة إلى المجلس مسائل المساواة بين الجنسين.

22 - ومن أصل التقارير الـ 21 المقدمة من الأمين العام إلى اللجان الفنية في عام 2022، تضمنت 19 تقريرا (90 في المائة) منظورا جنسانيا (انظر الشكل السادس والجدول 4)، وهو ما يمثل مستوى غير مسبوق في ارتفاعه. واشتملت جميع التقارير المقدمة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على منظور جنساني. ومن أصل التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية، تضمنت نسبة 75 في المائة منظورا جنسانيا، وهي زيادة كبيرة مقارنة بنسبة 40 في المائة المسجلة في عام 2020.

## (ب) القرارات

### الجدول 5

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2022

التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا <sup>(أ)</sup>			الهيئة التي صدر عنها القرار
النسبة المئوية	العدد	مجموع عدد القرارات	
56	14	25	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
75	3	4	اللجان الفنية التابعة للمجلس
-	-	-	لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
75	3	4	لجنة المخدرات
-	-	-	لجنة السكان والتنمية
-	-	-	لجنة التنمية الاجتماعية
-	-	-	اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
-	-	-	اللجنة الإحصائية
-	-	-	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين.

23 - في عام 2022، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 25 قرارا (انظر الجدول 5)، بزيادة قدرها قراران مقارنة بعام 2020<sup>(3)</sup>. وكان 56 في المائة من هذه القرارات متضمنا لمنظور جنساني، أي بزيادة 8 نقاط مئوية مقارنة بدورة المجلس لعام 2020 (انظر الشكل الخامس والجدول 5). ولذلك، فإن النسبة المئوية لقرارات المجلس التي يُنظر فيها في المسائل المتصلة بنوع الجنس لا تزال متذبذبة.

24 - وكان 11 من القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتضمنة لمنظور جنساني قد صيغت مشاريعها في بادئ الأمر من قبل لجان فنية هي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (ثلاثة قرارات)، ولجنة التنمية الاجتماعية (قراران)، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (قراران)، ولجنة وضع المرأة (قراران)، ومندوبى الأمم المتحدة المعني بالغابات (قرار واحد)، واللجنة الإحصائية (قرار واحد)، وأوصى بأن يعتمدها المجلس. وتشكل تلك القرارات 64 في المائة من قرارات المجلس التي تتضمن منظورا جنسانيا، مما يؤكد الأهمية الحاسمة للجان الفنية في إدراج منظور جنساني في عمل المجلس. ومن مجموع القرارات الـ 12 التي كان المجلس مصدرها، كانت هناك خمسة قرارات فقط تتضمن منظورا جنسانيا، مما يشير إلى أن هناك فرصا لزيادة الاهتمام بالمسائل المتصلة بنوع الجنس.

25 - واختلف عدد القرارات التي اتخذتها كل لجنة من اللجان الفنية اختلافا شديدا. وفي عام 2022، اكتفت غالبية اللجان الفنية إما باتخاذ مقررات أو إعداد مشاريع قرارات لكي يبت فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكانت لجنة المخدرات هي اللجنة الفنية الوحيدة التي اتخذت قرارات، تضمن 75 في المائة منها منظورا جنسانيا.

26 - وعلى غرار السنوات السابقة، لم تُدرج أعمال لجنة وضع المرأة في التحليل، تجنباً للتوصل إلى نتائج متحيزة. وخلال فترة السنتين 2021-2022، واصلت اللجنة تعزيز الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وكان لعملها دور محوري في التنفيذ المعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. واتخذت اللجنة قرارين وقدمت مشروعين قرارين ليتخذهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## جيم - التحليل المتعمق

27 - يشكل مستوى الاهتمام الذي يولى لمسائل المساواة بين الجنسين ومواقع الإشارات إلى هذه المسائل في التقارير والقرارات مؤشرا على الأهمية التي تُعطى لإدماج منظور جنساني. ويبين التحليل المتعمق أن التقارير والقرارات كثيرا ما تتفاوت بقدر كبير من حيث مستوى الاهتمام الذي يولى للمسائل المتصلة بنوع الجنس. والبيانات المقابلة من الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020، التي تستخدم كنقطة المقارنة الرئيسية في جميع مراحل التحليل، متاحة في التقرير السابق (A/76/185).

(3) مشاريع قرارات اللجان الفنية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو إلى الجمعية العامة من خلال المجلس للبت فيها تُحتسب مرة واحدة، في إطار الهيئة التي تعتمدها في نهاية المطاف.

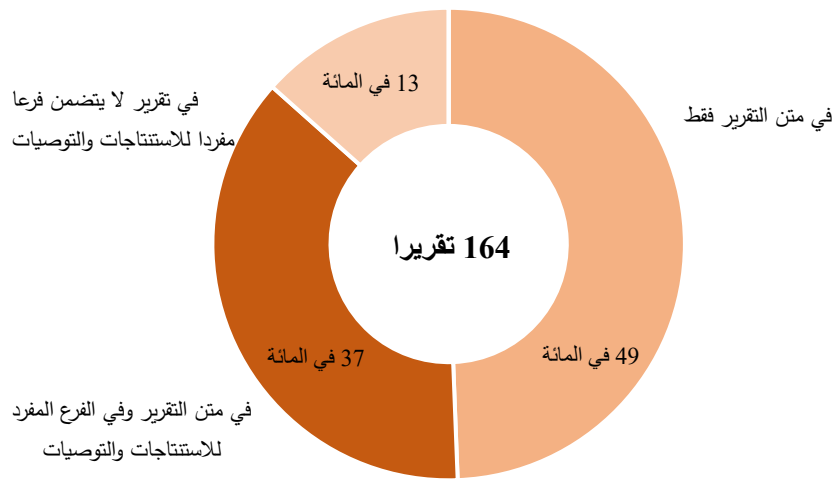
## 1 - مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس

28 - من شأن إدماج منظور جنساني في كافة الوثائق الحكومية الدولية أن يزيد من احتمال اتخاذ إجراءات المتابعة. ويكون الاهتمام موجها إلى مسائل المساواة بين الجنسين بشكل أكبر في تقارير الأمين العام عندما لا ترد الإشارات في متن التقرير فحسب، بل ترد أيضا في الاستنتاجات والتوصيات. وبالمثل، يكون التشديد في القرارات على مسائل المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إلى تلك المسائل في كل من الديباجة والمنطوق، وحين تتضمن تلك القرارات إجراء أو التزاما محددين لمعالجة المسألة المنظور فيها والمتصلة بنوع الجنس<sup>(4)</sup>.

## (أ) تقارير الأمين العام

الشكل السابع

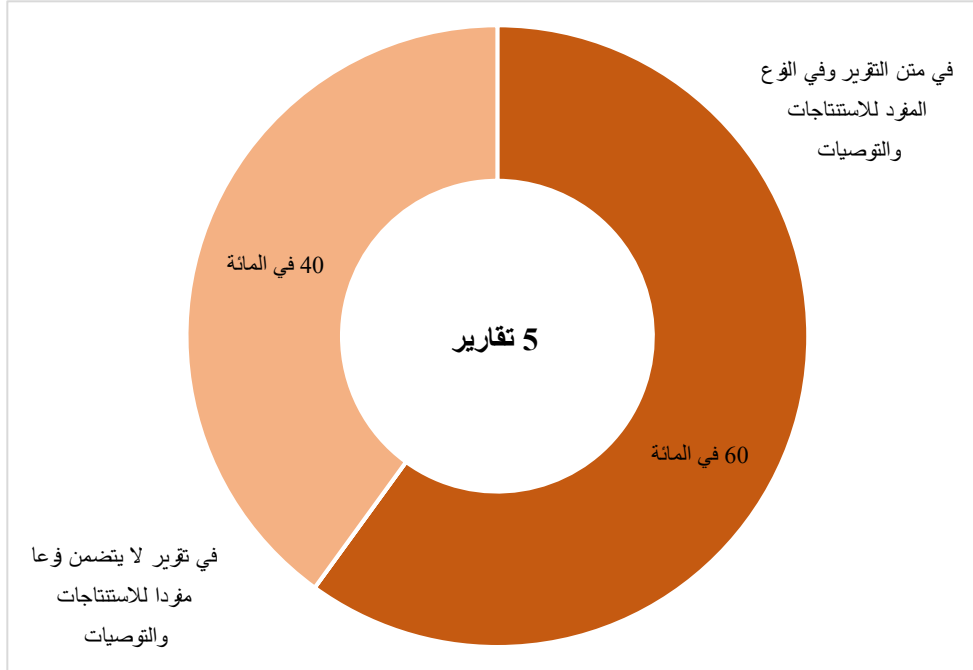
مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في تقارير الأمين العام في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة



29 - يشير تحليل موقع الإشارات ذات الصلة في تقارير الأمين العام الـ 164 التي تتضمن منظورا جنسانيا إلى أن النسبة الأكبر من التقارير (49 في المائة) لم تتضمن اهتماما مكرسا للمسائل المتصلة بنوع الجنس إلا في متن الوثيقة. وهذه النسبة أعلى بمقدار 12 نقطة مئوية من تلك المسجلة في عام 2020. وكانت النسبة التي تضمنت اهتماما مكرسا للمسائل المتصلة بنوع الجنس في كل من متن التقرير والفرع المفرد للاستنتاجات والتوصيات أعلى بمقدار 5 نقاط مئوية من النسبة المسجلة في عام 2020، حيث بلغت 37 في المائة، مما يشير إلى حدوث تحسن في إدراج منظور جنساني في كلا جزأي التقارير. وكان ما مجموعه 13 في المائة من التقارير التي أُدمج فيها منظور جنساني لا يتضمن فرعا مفردا للاستنتاجات والتوصيات، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار 18 نقطة مئوية مقارنة بعام 2020 (انظر الشكل السابع).

(4) تمشيا مع الممارسة المعمول في ما سبق، لم يُجرَ تقييم لمواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في وثائق اللجان الفنية.

الشكل الثامن  
مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2022

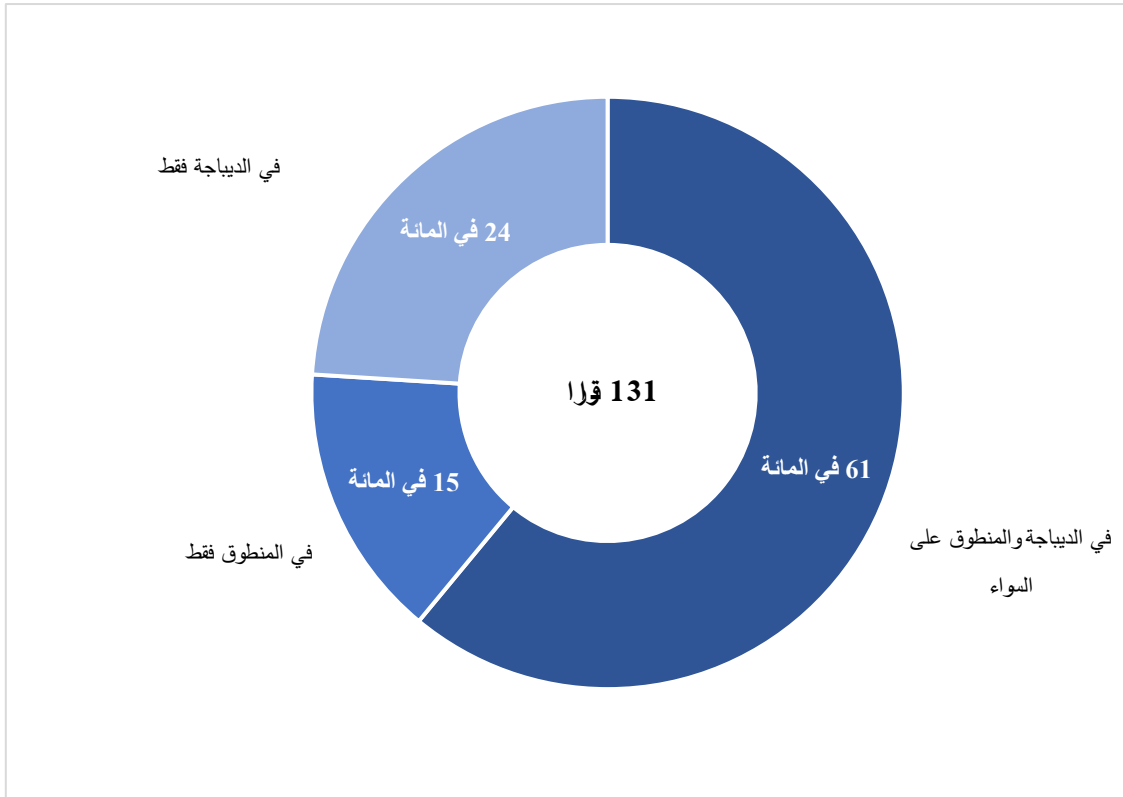


30 - وكما هو مبين في الشكل الثامن، من أصل التقارير الخمسة التي قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2022 والتي تتضمن منظورا جنسانيا، تضمنت ثلاثة تقارير (60 في المائة) إشارات في متن التقرير وفي الفرع المفرد للاستنتاجات والتوصيات على السواء، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بتقريرين (29 في المائة) جاءا على هذا النحو في عام 2020، مما يشير إلى اتجاه إيجابي. ولم يفرد في تقريرين (40 في المائة) فرع للاستنتاجات والتوصيات، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بثلاثة تقارير (57 في المائة) جاءت على هذا النحو في عام 2020. ولم تكن هناك تقارير تتضمن إشارات إلى المسألة الجنسانية في متن التقرير فقط، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بتقرير واحد (14 في المائة) في عام 2020.

## (ب) القرارات

الشكل التاسع

مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في القرارات المتخذة في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة

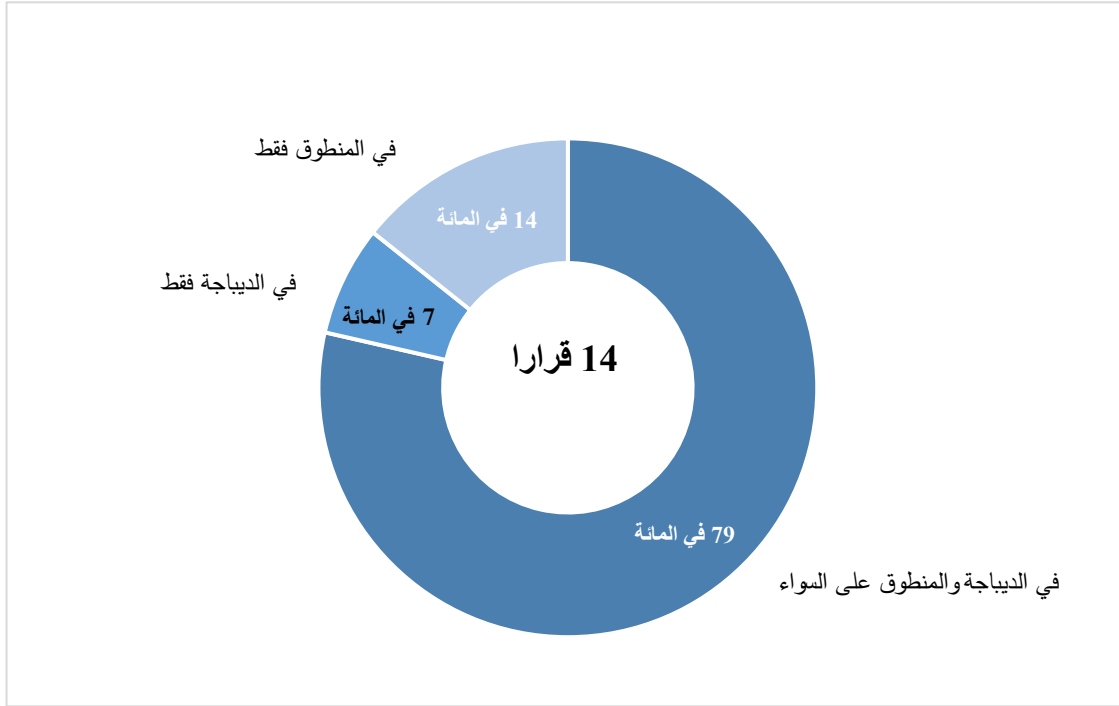


31 - أظهر تحليل موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هذه الإشارات ترد في أغلب الأحيان في ديباجة تلك القرارات ومنطوقها على السواء (انظر الشكلين التاسع والعاشر).

32 - ومن أصل القرارات الـ 131 التي اتخذت في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة والتي تضمنت منظوراً جنسانياً، أدرج 61 في المائة منها إشارات في فقرات الديباجة والمنطوق على السواء (انظر الشكل التاسع)، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً بنقطتين منويتين مقارنة بالدورة الخامسة والسبعين. وهذا يدل على أن هناك حاجة إلى مزيد من التحسين في هذا المجال. وتضمنت 24 في المائة من القرارات إشارات جنسانية في الديباجة فقط، وهي نسبة مقارنة لتلك المسجلة في الدورة الخامسة والسبعين. وتضمنت 15 في المائة من القرارات منظوراً جنسانياً في المنطوق فقط، وهو ما يمثل زيادة عن نسبة 13 في المائة المسجلة في الدورة الخامسة والسبعين. ويشير الانخفاض في عدد القرارات التي تضمنت إشارات في فقرات كل من الديباجة والمنطوق إلى أن ثمة فرص ينبغي للجمعية العامة ولجانها الرئيسية أن تسعى إلى اغتنامها في الدورة الثامنة والسبعين والدورات المقبلة لإدراج منظور جنساني في جميع القرارات.



مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2022



33 - من أصل القرارات الـ 14 (انظر الشكل العاشر) التي تضمنت منظوراً جنسانياً والتي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2022 (56 في المائة من العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذها المجلس في ذلك العام)، تضمن 11 قراراً (79 في المائة) منظوراً جنسانياً في كل من الديباجة والمنطوق، أي بزيادة قدرها 34 نقطة مئوية مقارنة بعام 2020. وفي الوقت نفسه، تضمن قراران إشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في المنطوق فقط. وتضمن أحد القرارات (7 في المائة) منظوراً جنسانياً في الديباجة فقط. وتشكل الزيادة في القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً في كل من المنطوق والديباجة اتجاهاً إيجابياً ينبغي مواصلته.

## 2 - التقييم النوعي

### المنهجية

34 - قد ترد إشارات إلى منظور جنساني في فروع أو أجزاء رئيسية من تقرير أو قرار، لكن أثرها يتوقف على قوة التحليل وعلى اللغة المستخدمة فيها. ولتقييم هذه القوة، استعرضت تقارير الأمين العام والقرارات حسب متغيرين نوعيين هما تغطية مسائل المساواة بين الجنسين ونوعية تحليل المساواة بين الجنسين.

35 - وقد اعتُبرت التغطية عالية المستوى في التقارير التي تضمنت فرعاً مفرداً للمسائل المتصلة بنوع الجنس وإشارات عديدة إليها في الأجزاء المتبقية من التقرير، في حين اعتُبر وجود إشارة واحدة أو القليل من الإشارات المقتضبة تغطية منخفضة المستوى، وأما التغطية المتوسطة فتقع في منزلة بين هاتين المنزلتين. وفي التحليل النوعي للتقارير، مُيّزت الإشارات العابرة مثل عبارة "بمن فيهم النساء" بأنها منخفضة

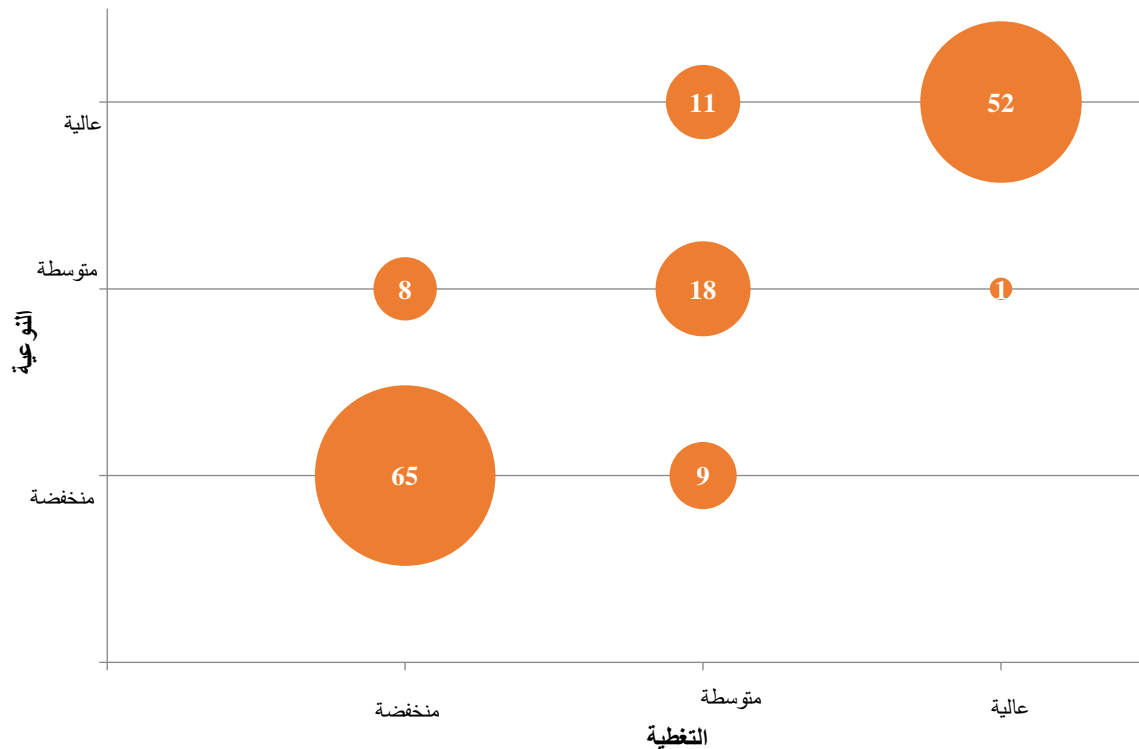
النوعية، أما التقارير التي تضمنت حقائق وأدلة دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب الجنس و/أو تحليلات جنسانية واضحة، فقد صُنفت بأنها تتراوح من متوسطة النوعية إلى عالية النوعية. ويشكل التقييم النوعي لمثل هذه التقارير خطوة هامة نحو التمييز بين الإشارات العابرة إلى المصطلحات المتصلة بنوع الجنس والتحليلات الأكثر اهتماما بموضوع مسائل المساواة بين الجنسين.

36 - وحُلِّت القرارات حسب متغير واحد فقط، وصُنفت بأنها منخفضة التركيز أو متوسطة التركيز أو عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين. واعتُبرت القرارات التي تضمنت إشارة واحدة أو بضع إشارات عابرة أنها منخفضة التركيز. أما القرارات التي صنفت بأنها عالية التركيز على المسائل المتصلة بنوع الجنس فهي تلك التي وردت في عدد من فقراتها كلمات دالّة وتضمنت صياغات معينة عن حالة واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان.

### '1' تقارير الأمين العام

الشكل الحادي عشر

تغطية الإشارات إلى مسائل المساواة بين الجنسين في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا ونوعية تلك الإشارات، حسب تكرّرها



37 - يبين توزيع تقارير الأمين العام حسب متغيري النوعية والتغطية، على النحو المبين في الشكل الحادي عشر، أنها جاءت متباينة كثيرا من حيث تغطية مسائل المساواة بين الجنسين ومن حيث خصائص تلك الإشارات. وكان هناك اتجاه يدل على وجود علاقة مضاهاة بين التغطية والنوعية: فالتقارير التي خُصص فيها حيز صغير لمسائل المساواة بين الجنسين لا تتضمن على الأرجح سوى إشارات سطحية، في حين تميل التقارير ذات التغطية الواسعة إلى إيراد المزيد من المعلومات الأكثر تفصيلا والتحليل الأكثر عمقا.

38 - وفي الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، صنف 52 تقريرا (32 في المائة) من التقارير الـ 164 التي تتضمن منظورا جنسانيا على أنها عالية التغطية والنوعية، مما يمثل زيادة مقارنة بالدورة الخامسة والسبعين، التي صنف فيها 44 تقريرا (28 في المائة) على أنها عالية التغطية والنوعية. وتضم المجموعة الواقعة في مركز الشكل الحادي عشر ما مجموعه 18 تقريرا (11 في المائة) وتبين مستويات متوسطة من التغطية والنوعية؛ وفي الدورة الخامسة والسبعين، كان هناك 25 تقريرا (16 في المائة) ضمن هذه الفئة. وأكبر مجموعة من التقارير في الشكل الحادي عشر هي مجموعة الـ 65 تقريرا التي صُنفت بأنها منخفضة التغطية والنوعية، بما يمثل نسبة 40 في المائة من مجموع التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا. وتضمنت المجموعة المناظرة في الدورة الخامسة والسبعين 53 تقريرا (34 في المائة).

39 - وفي المجموعات الصغيرة غير تلك التي تتميز بوجود مضاهاة مباشرة بين التغطية والنوعية، وهي المجموعة المنخفضة التغطية والمتوسطة النوعية، والمجموعة العالية التغطية والمتوسطة النوعية، والمجموعة المتوسطة التغطية والمنخفضة النوعية، والمجموعة المتوسطة التغطية والعالية النوعية، يمكن ملاحظة بعض التغيرات. فعدد التقارير المتوسطة التغطية والعالية النوعية انخفض إلى 11 تقريرا (8 في المائة) في الدورة السابعة والسبعين، مقارنةً بـ 14 تقريرا في الدورة الخامسة والسبعين. وفي مجموعة التقارير المنخفضة التغطية والمتوسطة النوعية، انخفض العدد من 14 تقريرا (9 في المائة) إلى 8 تقارير (5 في المائة). وسجلت زيادة طفيفة في عدد التقارير المتوسطة التغطية والمنخفضة النوعية، من ستة تقارير (4 في المائة) إلى تسعة تقارير (5 في المائة). وبالنسبة لمجمل التقارير، زاد العدد المطلق للتقارير التي صُنفت على أنها عالية التغطية والنوعية، وعالية التغطية ومتوسطة النوعية، ومتوسطة التغطية وعالية النوعية من 58 تقريرا إلى 64 تقريرا، أي بزيادة من 37 في المائة إلى 39 في المائة. وظلت مجموعة التقارير التي صُنفت على أنها منخفضة التغطية والنوعية، ومتوسطة التغطية ومنخفضة النوعية، ومنخفضة التغطية ومتوسطة النوعية دون تغير من حيث الأعداد المطلقة، عند 73 تقريرا، إلا أنها انخفضت من حيث النسبة من 57 في المائة إلى 45 في المائة. وانخفضت مجموعة التقارير المصنفة على أنها متوسطة التغطية والنوعية من 25 تقريرا (16 في المائة) إلى 18 تقريرا (11 في المائة).

40 - فعلى سبيل المثال، يعتبر تقرير الأمين العام عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها (A/77/213) عالي النوعية والتغطية بسبب التركيز على العنف الجنسي والجنساني وعلى الأمن والعدالة للنساء والفتيات. ومن الأمثلة الأخرى للتقارير التي حظيت بتقييم عال التقرير المعنون "متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة" (A/77/134)، حيث يستكشف الفجوة الجنسانية بين المسنين والمسنات فيما يتعلق بالتكنولوجيا من خلال بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، ويشدد على الحاجة إلى ضمان المساواة في الحصول على التكنولوجيا لكل من النساء والرجال. ويعتبر التقرير المتعلق بالقضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/77/209) عالي النوعية والتغطية لأنه يستكشف كيفية تأثر النساء والفتيات بشكل خاص بالفقر الأرياف وكيف يمثلن

أكبر نسبة من فقراء العالم. وتحسنت بعض التقارير تحسنا كبيرا فيما تتضمنه من إشارات إلى المساواة بين الجنسين، من حيث النوعية والتغطية، مقارنة بالتقارير السابقة. فعلى سبيل المثال، صنف التقرير المتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا (A/77/121) في ترتيب أعلى مقارنة بالتقارير السابقة لاحتوائه على تحليلات جنسانية جديدة، بما في ذلك الصياغات بشأن الحطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تحديد الأسلحة.

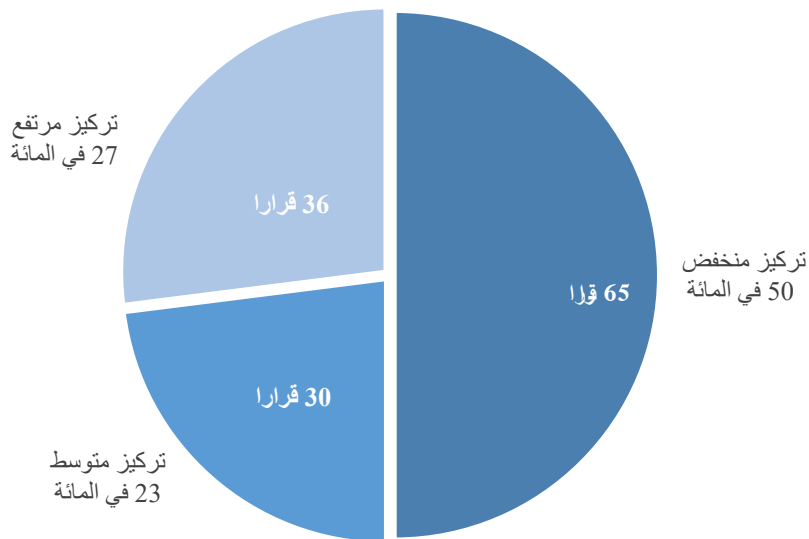
41 - ويمكن أيضا العثور على أمثلة لتقارير كانت تُصنّف في السابق في مرتبة عالية من حيث التغطية والنوعية ولكنها لم تتضمن منظورا جنسانيا في الدورة السابعة والسبعين، مثل التقرير عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان (A/77/279). وكان التقرير عن تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي قد صُنّف في السابق في مرتبة عالية من حيث التغطية والنوعية، ولكن التقرير المقدم في الدورة السابعة والسبعين (A/77/333) يعكس انخفاضا في إدماج منظور جنساني.

42 - وعلى وجه الإجمال، تبين النتائج المستخلصة من التقييم النوعي إحراز تقدم في إدماج منظور جنساني في تقارير الأمين العام، وهو ما يتجلى بوضوح من زيادة النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن تحليلا جنسانيا ذا مستوى عال من التغطية و/أو النوعية. بيد أن مجموعة التقارير التي تتضمن تحليلا جنسانيا ذا مستوى منخفض من التغطية و/أو النوعية ما زالت تشكل الجزء الأكبر من التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا.

## 2' القرارات

الشكل الثاني عشر

مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في القرارات المتخذة في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا



43 - بلغ عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين والتي تضمنت منظورا جنسانيا 131 قرارا (انظر الجدول 3)، أي بزيادة طفيفة عن القرارات الـ 127 التي اتخذت في الدورة الخامسة والسبعين. وكما يتضح من الشكل الثاني عشر، اتسم 27 في المائة (36 قرارا) بدرجة عالية من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالدورة الخامسة والسبعين (22 في المائة، أي 28 قرارا). وانخفضت النسبة المئوية للقرارات التي اتسمت بدرجة متوسطة من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين من 24 في المائة (29 قرارا) إلى 23 في المائة (30 قرارا). وفي الوقت نفسه، انخفضت النسبة المئوية للقرارات التي اتسمت بدرجة منخفضة من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين من 54 في المائة (69 قرارا) إلى 50 في المائة (65 قرارا). ويشكل هذا التحسن العام في النوعية اتجاها إيجابيا ينبغي مواصلته لضمان زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قرارات الجمعية العامة.

44 - وبين تحليل إضافي أنه يُرجَّح بدرجة أكبر أن القرارات التي تضمنت منظورا جنسانيا لأول مرة لا تتضمن سوى إشارات عابرة إلى ذلك المنظور. ومن ناحية أخرى، يُرجَّح بدرجة أكبر أن تتسم القرارات التي تضمنت منظورا جنسانيا في الدورات السابقة بدرجة من التركيز على المسائل الجنسانية تتراوح بين المتوسط والعالي. وتشير النتائج أيضا إلى أنه بمجرد بلوغ مستوى عال من التركيز في قرار معين، فإن هذا التركيز يميل إلى الاستمرار عاما بعد عام. وفي المستقبل، ينبغي أن تواصل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية تعميق الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين.

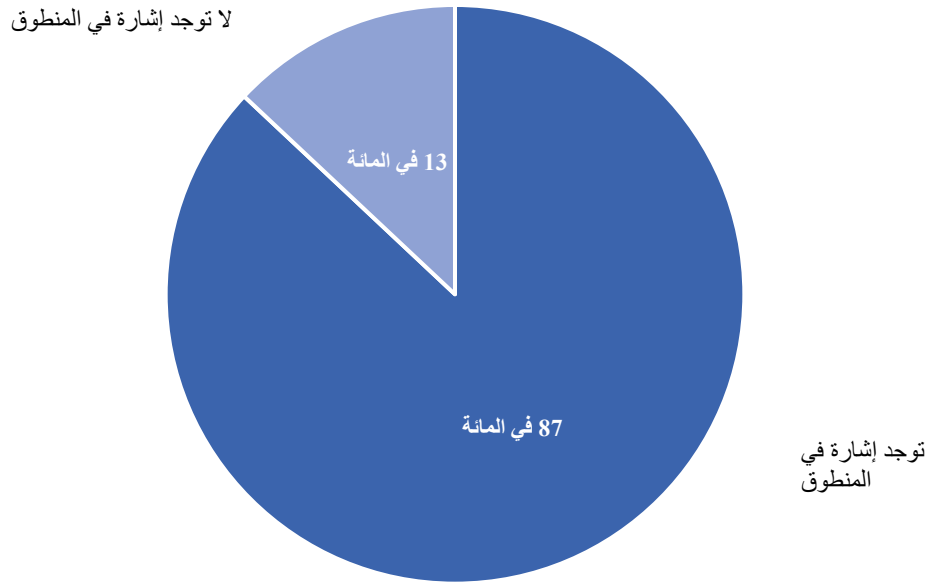
45 - وتناولت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مسائل المساواة بين الجنسين بطرائق مختلفة، بما في ذلك من خلال توجيه الدعوات إلى إدماج منظور جنساني في المجال المنظور فيه، والإقرار بأهمية المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في المجال المنظور فيه، والاعتراف بأوجه الضعف المتعلقة بنوع الجنس تحديدا، والفجوات القائمة بين الجنسين. وانطوى بعض القرارات على دعوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في صنع القرار في المجال المنظور فيه. وكان هناك أيضا العديد من النداءات لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

46 - وبين التحليل الوارد أعلاه أن عدة قرارات اتسمت بدرجة عالية من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، أبرزت الجمعية العامة في قرارها 160/77 بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة أهمية مباشرة النساء للأعمال الحرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وثمة قرار آخر يتسم بدرجة عالية من التركيز على المسائل الجنسانية هو القرار 55/77 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، الذي تدعو فيه الجمعية العامة إلى تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإشراك المرأة في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وأشارت الجمعية العامة في قرارها 28/77 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ إلى التأثير غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات، وأعربت عن قلقها إزاء تزايد العنف الجنسي والجنساني خلال تلك الفترة. وكررت أيضا تأكيد ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقديم المساعدة الإنسانية وإدماج المنظور الجنساني في جميع جهود الحد من مخاطر الكوارث.

47 - وحدد التحليل أمثلة لقرارات زادت بشكل إيجابي من تركيزها على المسائل الجنسانية مقارنة بالسنة السابقة، مثل قرار الجمعية العامة 159/77 بشأن تعزيز دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي تضمن زيادة كبيرة في إدماج منظور جنساني.

## الشكل الثالث عشر

مواقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في القرارات المتعلقة بتقارير الأمين العام التي تتضمن إشارات إلى نوع الجنس في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات

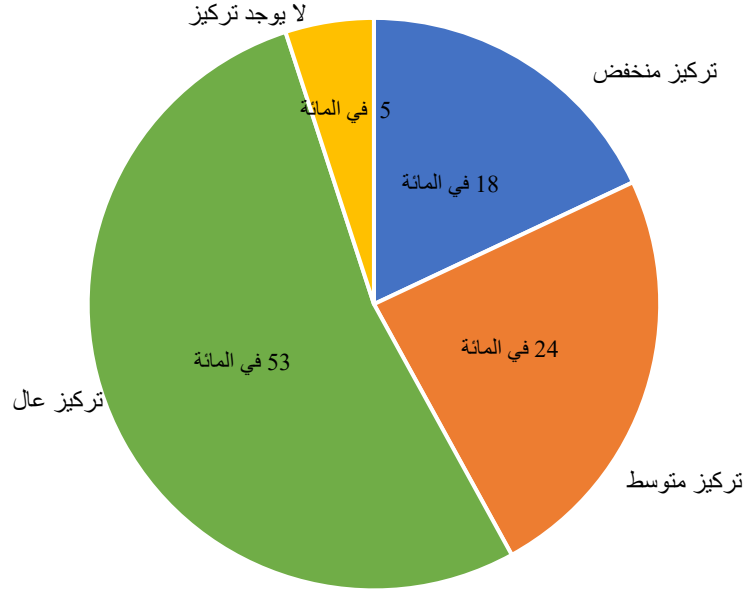


48 - وكما هو مبين في الشكل السابع المتعلق بمواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في تقارير الأمين العام، تضمن 61 تقريرا (37 في المائة) إشارات إلى نوع الجنس في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات. وأدى 38 من هذه التقارير إلى قرارات بشأن نفس الموضوع اعتمدها الجمعية العامة في الدورة نفسها. ويشير التحليل المركز لمواقع الإشارات إلى نوع الجنس والاهتمام المولى له في هذه القرارات ذات الصلة إلى بعض الصلات المثيرة للاهتمام.

49 - ويبين الشكل الثالث عشر أنه من أصل القرارات المتعلقة بالتقارير التي تضمنت إشارات إلى المسائل الجنسانية في الاستنتاجات والتوصيات، تضمنت نسبة 87 في المائة (33 قرارا) إشارات إلى نوع الجنس في منطوق القرار، في حين لم تتضمنها 13 في المائة فقط (5 قرارات). وينبغي مقارنة هذه الأرقام بالشكل التاسع، الذي يبين أنه من أصل جميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن إشارات إلى نوع الجنس، تضمنت نسبة 76 في المائة هذه الإشارات في فقرات المنطوق، في حين لم تتضمنها 24 في المائة.

## الشكل الرابع عشر

مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في القرارات المتصلة بتقارير الأمين العام التي تتضمن إشارات إلى نوع الجنس في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات



50 - ويبين الشكل الرابع عشر أن غالبية القرارات المرتبطة بتقارير تتضمن إشارات إلى نوع الجنس في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات اتسمت بدرجة عالية من التركيز على المساواة بين الجنسين (التغطية والنوعية)، بلغت 53 في المائة، في حين اتسمت نسبة 18 في المائة بدرجة منخفضة من التركيز. ويمثل هذا تحسنا كبيرا مقارنة بجميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن إشارات إلى نوع الجنس، حيث كان 27 في المائة منها يتسم بدرجة عالية من التركيز و 50 في المائة بدرجة منخفضة من التركيز (انظر الشكل الثاني عشر). وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في الفروع المفردة للتوصيات والاستنتاجات في تقارير الأمين العام والاهتمام الجيد بالمسائل الجنسانية في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الصياغات العملية المنحى في منطوق القرار.

### ثالثا - إسهام هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إدماج منظور جنساني في العمليات الحكومية الدولية

51 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، خلال الفترة قيد الاستعراض، الاضطلاع بالدور المركزي الذي أسندته إليها الدول الأعضاء في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، على جميع المستويات، دعما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومعجل ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية. فقد استجابت للتوجيهات الجديدة والموسعة من الدول الأعضاء وقدمت الدعم لوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر E/CN.6/2022/2 و E/CN.6/2023/2).

52 - وعلى غرار السنوات السابقة، فقد ظل تقديم الدعم الفني إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وسائر الهيئات الحكومية الدولية يشكل سمة أساسية من سمات الجوانب المعيارية من عمل الهيئة، في إطار القيود التي خلقها جائحة كوفيد-19. وبهدف تعزيز إدماج منظور جنساني في أعمال ونتائج تلك الهيئات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على أوجه التآزر بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهن، والعمل على إحراز التقدم في مجالات أخرى من مجالات التنمية المستدامة. ومع تبقي تأثير الجائحة الذي يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بل وتبديل مسارها، فقد اضطلعت الهيئة بدور رائد في التصدي للأزمة وتقديم حلول مستدامة مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

53 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم إلى الجمعية العامة في نظرها في بنود جدول الأعمال الخاصة بالشؤون الجنسانية وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في مجموعة من القرارات. وساعدت الهيئة أيضاً في عمليات أخرى، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع له، وقدمت مدخلات للقرارات وورقات السياسات تغطي مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

54 - وظلت لجنة وضع المرأة محل تركيز رئيسي للدعم المعياري المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية، تقديم الدعم إلى اللجنة في أداء الدور المنوط بها باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتقرير السياسات التي تقوم بوضع المعايير العالمية وصياغة التوصيات السياساتية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهن في جميع أنحاء العالم. وأصدرت اللجنة في دورتها السادسة والستين والسابعة والستين استنتاجات متقفا عليها بشأن الموضوعين ذوي الأولوية المعنونين على التوالي "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث" (انظر E/2022/27-E/CN.6/2022/16) و "الابتكار والتغير التكنولوجي، والتعليم في العصر الرقمي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" (انظر E/2023/27-E/CN.6/2023/14). وقد استندت هذه النتائج إلى تقرير الأمين العام المقدمين إلى الدورتين المعنيتين، وقدمت مساهمات حاسمة في الإطار المعياري العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لهن من خلال التصدي لبعض التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً التي تؤثر على حياة النساء والفتيات.

55 - وأوصت لجنة وضع المرأة أيضاً في دورتها السادسة والستين بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروعين قرارين، هما القرار 4/2022 بشأن تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل والقرار 5/2022 بشأن الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد بنى القراران كلاهما على تقرير الأمين العام عن سبل ووسائل زيادة تعزيز أثر عمل لجنة وضع المرأة (E/CN.6/2022/6).

56 - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 5/2022، أن تجري لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والستين، في عام 2025، استعراضاً وتقييماً لحالة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بما يشمل تقييماً للتحديات الراهنة التي تؤثر على التنفيذ التام والفعال والمعجل لمنهاج العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ومساهمة ذلك في الأعمال الكاملة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال منظور جنساني. ودعا المجلس



أيضا جميع الدول إلى إجراء عمليات استعراض شامل على الصعيد الوطني للتقدم الذي أحرزته والتحديات التي واجهتها في هذا الصدد وشجع اللجان الإقليمية على إجراء استعراضات إقليمية. وستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عمليات الاستعراض هذه من خلال مكاتبها الإقليمية والقُطرية.

57 - وفي الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على المساواة بين الجنسين واضطلاع النساء والفتيات بدور قيادي في سياق العمل المناخي والتصدي لتغير المناخ. وفي الدورة السابعة والعشرين، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني للأطراف أثناء المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالمساواة الجنسانية وتغير المناخ والاستعراض الوسيط لبرنامج عمل ليما المعزز بشأن المساواة الجنسانية وخطة عمله بشأن المساواة الجنسانية، وشاركت في عدد من المناسبات الرفيعة المستوى ومناسبات أخرى. ونتيجة لذلك، تضمنت خطة العمل المنقحة للمساواة الجنسانية اقتراحا لنشاط جديد، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتيسير الحوار بين مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمساواة الجنسانية وتغير المناخ وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بشأن كيفية مساهمة عملهم في تحقيق أهداف الخطة.

#### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

58 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية جهودها المبذولة من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وكذلك تمتع النساء والفتيات بجميع حقوق الإنسان الواجبة لهن، في كامل نطاق عملها. وينبغي للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين أن تغتنم الفرصة لمواصلة النهوض بهذا الالتزام.

59 - ويظل التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني متفاوتا فيما بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة المستعرضة. وزادت نسبة تقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانيا زيادة طفيفة. وفيما يتعلق بالجمعية العامة، بلغت النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا ذروة جديدة في الدورة السادسة والسبعين. وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية، جاءت النتائج متذبذبة على مدى السنوات الثماني الماضية، على الأرجح بسبب قلة عدد ما قدم من تقارير إلى تلك الهيئات، مما أفضى إلى صغر حجم العينة المستعرضة.

60 - ويشير التقييم النوعي لتقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة إلى أن مجموعة التقارير ذات المستويات العالية من حيث التغطية و/أو نوعية التحليل الجنساني قد زادت إلى أعلى مستوى لها حتى الآن. وتشير هذه النتائج إلى وجود اتجاه إيجابي ينبغي البناء عليه لضمان زيادة تعزيز نوعية التحليل الجنساني وإدماج منظور جنساني في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات.

61 - وبلغت النسبة المئوية لقرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا ذروة جديدة في الدورة السادسة والسبعين. ورغم أن هذه النسبة انخفضت بشكل طفيف في الدورة السابعة والسبعين، فإنها ظلت أعلى من المستوى الذي وصلت إليه في الدورة الخامسة والسبعين. وفي الوقت ذاته، ظلت القرارات المصنفة على أنها ذات مستويات منخفضة من التغطية والنوعية تشكل النسبة الأكبر من القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا، وظلت تزداد بصورة غير متناسبة مقارنة بالفئات الأخرى.

62 - وتباينت بشكل كبير نسبة قرارات اللجان الرئيسية التي تتضمن منظوراً جنسانياً، ولم تحقق أغلبية اللجان بعد نسبة 50 في المائة. وكرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2021 نتيجة الذروة التي حققها في عام 2017 البالغة 56 في المائة. وحققت اللجان الفنية مستوى قياسياً، حيث بلغت نسبة القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً 90 في المائة، وإن كان يجب أن يؤخذ في الاعتبار انخفاض عدد القرارات المعتمدة في عام 2022. ولذلك، هناك فرص كبيرة لزيادة الاهتمام بإدماج منظور جنساني في عمل جميع الهيئات الحكومية الدولية.

63 - وأظهر التحليل أن قرارات الجمعية العامة المبنية على تقارير الأمين العام التي تتضمن إشارات إلى نوع الجنس في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات يرجح بدرجة أكبر أن تتسم بمستوى عالٍ من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين، وأن تتضمن صياغات عملية المنحى في المنطوق في هذا الصدد. وبناءً على ذلك، ينبغي تشجيع إيلاء مزيد من الاهتمام للمسائل المتصلة بنوع الجنس في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات في تقارير الأمين العام.

64 - وتمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تقديم دعم معياري فعال للعمليات والهيئات الحكومية الدولية. وستواصل الهيئة دعم عمل لجنة وضع المرأة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، بما يشمل الجهود التي تبذلها تلك اللجنة والهيئات لتعزيز الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وكذلك أعمال حقوق الإنسان الواجبة لهن.

65 - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) تهييب من جديد بجميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعتمد مراعاة منظور جنساني على نحو تام في جميع البنود التي تنظر فيها تلك الهيئات والتي تندرج في نطاق ولاية كل واحدة منها؛

(ب) تحث جميع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على معالجة الثغرات والتحديات واتخاذ إجراءات جديدة تكون محددة وموقوتة وقابلة للقياس ويُرصد لها التمويل الكامل ابتغاء التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وذلك وفق الالتزامات المتعهد بها في الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

(ج) تلتزم بتكثيف جهودها الرامية إلى إدماج منظور جنساني في عملها في الجلسات العامة وفي لجانها الرئيسية، وتشجع رئيس الجمعية العامة ومكاتب لجانها الرئيسية على رصد التقدم المحرز في إدماج منظور جنساني في القرارات المتخذة في كل دورة من دوراتها؛

(د) تهييب بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعجل بإدماج منظور جنساني في قراراته وباللجان الفنية أن تتضمن إدماج منظور جنساني في قراراتها وكذلك في مشاريع القرارات التي تعد لكي يبت فيها المجلس أو الجمعية العامة؛

(هـ) تطلب من الإدارات المقدمة للوثائق أن تتخذ المزيد من الخطوات لكفالة أن تتضمن تقارير الأمين العام تحليلات جنسانية، وتشجع على اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تحسين نوعية أي تحليل من ذلك القبيل، بوسائل تشمل استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وحسب العمر، وتبيان إسهام النساء والفتيات باعتبارهن عوامل تغيير وإظهار أثر السياسات والبرامج المقترحة على المساواة

بين الجنسين والحقوق وتمكين النساء والفتيات، وتشجع أيضا على إدراج منظور جنساني في الاستنتاجات والتوصيات في جميع التقارير المعدة للهيئات الحكومية الدولية؛

(و) تواصل تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تنفذ بالكامل وظيفتها المتمثلة في تقديم الدعم المعياري، وعلى أن توفر تحليلا للسياسات ومعارف وأدلة من أجل دعم المداولات الحكومية الدولية، وأن تواصل إذكاء الوعي بفرص تعميم منظور جنساني في عمل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية، وأن تقدم المساعدة التقنية بشأن تعزيز إدماج منظور جنساني في قرارات الهيئات الحكومية الدولية ووثائقها الختامية الأخرى، من حيث التغطية والنوعية.